CBD

UNEP

Distr.
LIMITED

UNEP/CBD/SBSTTA/10/12
15 November 2004

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

اللجنة الفرعية المعنية بالمشورة
العلمية والتقنية والتكنلوجية
الاجتماع العاشر
بانكوك، 7-11 شباط /فبراير 2005
البند 6.1 من جدول الأعمال المؤقت *

التدابير الحافزة: مزيد من تنقيح المقترحات والنظر فيها، وهي المقترحات الخاصة بتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة

مذكرة من الأمين التنفيذي

التوصيات المقترحة

الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،

إذ تذكر بالمقرر 18/7 الصادر عن مؤتمر الأطراف، ولا سيما الطلب المعرب عنه في هذا القرار للمزيد من تنقيح المقترحات والنظر فيها، بهدف توصية مؤتمر الأطراف بإعتمادها، وهي المقترحات الخاصة

* UNEP/CBD/SBSTTA/10/1.

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

بتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة، مع إعطاء الوقت الكافي لإستعراض المقترحات بشكل مواضيعي وحاسم؛

وبعد أن قامت بالمزيد من تنقيح المقترحات *ونظرت فيها* لتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة؛

توصي بأن يقوم مؤتمر الأطراف في الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في اجتماعه الثامن بما يلي:

(أ) *أن يعتمد* المقترحات لتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة كإطار عام لتناول إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة في مختلف القطاعات الإقتصادية والنظم الإيكولوجية،

(ب) *أن يقرر* بأن المقترحات ينبغي أن تُدمج في برامج العمل المواضيعية للإتفاقية وأنه ينبغي أن تُستخدم الخبرات المكتسبة في تنفيذ برامج العمل المواضيعية بشأن إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة للمزيد من تنقيح المقترحات؛

(ج) *أن يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن ينشر المقترحات إلى المنظمات الدولية الأخرى والعمليات ذات الصلة التي تتناول إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة، بما في ذلك بصورة خاصة الإتفاقات الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بالتنوع البيولوجي، وأن يدعو هذه الكيانات إلى تعزيز التعاون مع الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة؛

(د) *أن يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى لإستعمال هذه المقترحات كمبادئ توجيهية في جهودها لتحديد وإزالة أو تخفيف السياسات أو الممارسات التي من شأنها أن تولّد الحوافز الضارة، وأن توسع جهودها إلى تفحص السياسات العامة الجديدة بهدف تحديد وتجنب الحوافز الضارة المحتملة؛

(هـ) *أن يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى لإستعمال هذه المقترحات كمزيد من التوجيه في تنفيذ مبادئ أديس أبابا والخطوط التوجيهية للإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وبصورة خاصة في المبدئين 2 و3 اللذين يتناولان التدابير الحافزة.

المحتويات

التوصيات المقترحة .....

أولاً- مقدمة .....

ثانياً- موجز للعمليات بشأن المقترحات لتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة .....

المرفق- مقترحات لتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة .....

أولاً- مقدمة

1- في الفقرة 3 من المقرر 18/7، حول التدابير الحافزة، طلب مؤتمر الأطراف إلى "الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تقوم في اجتماعها العاشر، وبشكل ذي أولوية، أن تعمل على المزيد من تنقيح والنظر في المقترحات، بهدف توصية مؤتمر الأطراف بإعتمادها، وهي المقترحات الخاصة بتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة، مع إعطاء الوقت الكافي لإستعراض المقترحات بشكل مواضيعي وحاسم".

2- في الفقرة 6 من المقرر نفسه، دعا مؤتمر الأطراف "الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى تقديم إلى الأمين التنفيذي أي معلومات بشأن إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة، بما في ذلك دراسات الحالة وأفضل الممارسات بشأن تطبيق الوسائل والطرائق إلى جانب أي خبرات في تطبيق المقترحات، وطلب إلى الأمين التنفيذي "أن يقدم تقريراً على ذلك إلى الإجتماع العاشر للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، للمساعدة في المزيد من النظر في المقترحات".

3- تعطي هذه المذكرة معلومات بشأن العمليات المؤدية إلى تطوير مقترحات لتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة (القسم الثاني). ويحتوي المرفق بهذه المذكرة مقترحات كما أرفقت بالمقرر 8/7 الصادر عن مؤتمر الأطراف. ويرد تقرير تركيبي بشأن المعلومات التي تمّ تسلمها من الحكومات والمنظمات بشأن إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة على شكل وثيقة معلومات (UNEP/CBD/SBSTTA/10/INF/8).

ثانياً- موجز للعمليات بشأن المقترحات لتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة

4- طلب مؤتمر الأطراف في الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في اجتماعه السادس إلى الأمين التنفيذي، أن يقوم بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بتطوير مقترحات لتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة، وذلك لتنظر فيها الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يسبق الإجتماع السابع لمؤتمر الأطراف (المقرر 15/6، الفقرة 7).

5- بالإضافة إلى ذلك الطلب، دعا الأمين التنفيذي، بدعم من حكومة هولندا، إلى عقد اجتماع دورة عملية بشأن التدابير الحافزة للحفاظ على مقومات التنوع البيولوجي وإستخدامها المستدام، وذلك في مونتريال من 3 إلى 5 حزيران/ يونيو 2003. وقامت الدورة العملية بتطوير مقترحات لتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة، والتي نظرت فيها الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية وذلك في

اجتماعها التاسع. بموجب التوصية 9/9، أوصت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن يقوم مؤتمر الأطراف في الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، في اجتماعه السابع، "أن يعمل على المزيد من النظر، بهدف استعراض وتأييد المقترحات الخاصة بتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة المرفقة بهذه التوصية كإطار عام لتناول إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة في مختلف القطاعات الإقتصادية والنظم الإيكولوجية".

6- نظر مؤتمر الأطراف في المقترحات في اجتماعه السابع في البند 10/19 من جدول الأعمال. وفي دورة الجلسة العامة النهائية للإجتماع، في 20 شباط/ فبراير 2004، أعرب ممثل الأرجنتين عن القلق العميق لحكومته بشأن السياسات العامة الحافزة المطبقة، والتي بنظرهم أدت إلى نشوء تشويهات وجعلت الشروط خطرة للموارد الطبيعية واقتصاد الأرجنتين. وكانت مسألة البلدان القوية التي ساعدت بشكل غير محق زراعاتها كانت مسألة سياسية، ولم يكن بالإمكان حلها بالإجتماع الحالي. وأعرب عن القلق العميق لحكومته، وبصورة خاصة ، فيما يتعلق بالفقرات 1 و5 و6 و8 إلى 14 و20 و21 و24 و25 و34 و36 و37 و41. وينبغي استعراض هذه الفقرات وإعادة صياغتها في الإجتماع المقبل للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (راجع الوثيقة UNEP/CBD/COP/7/21، الصفحة 59).

7- كما طلب مؤتمر الأطراف في الفقرة 3 من المقرر 8/7، بشأن التدابير الحافزة، قد ترغب الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في المزيد من تنقيح المقترحات والنظر فيها بهدف توصية مؤتمر الأطراف بإعتمادها، وهي المقترحات المرفقة بهذه المذكرة، مع الأخذ في الحسبان المعلومات الواردة في الفقرة 6 أعلاه بالإضافة إلى التقرير التركيبي بشأن المعلومات التي تمّ تسلمها من الحكومات والمنظمات بشأن إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة (UNEP/CBD/SBSTTA/10/INF/8).

المرفق

مقترحات لتطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة

ألف- الإعتبارات العامة

1- لأغراض الخطوط التوجيهية التدليلية، فإن العبارة *السياسة العامة* يجب أن تشير إلى نظام الإستراتيجيات والخطط والبرامج التي تدل، *ضمن أمور أخرى*، على الأهداف التشغيلية ومجموعة الأدوات القانوينة والإدارية و/أو الإقتصادية والتي قام بتنفيذها الحكومات الوطنية ودون الوطنية والحكومات المحلية للوصول إلى مجموعة من الأهداف الأصلية. أما تعبير *الممارسة* فيجب أن يشير إلى أي نشاط يقوم به الأفراد والمجتماعت والشركات والمنظمات والذي يستند إلى القانون الإعتيادي أو المعايير الإجتماعية أو التقاليد الثقافية.

2- ينبع *الحافز الضار* من السياسات العامة أو الممارسات التي تشجع، مباشرة أو غير مباشرة، إستخدامات الموارد التي تؤدي إلى تقهقر وخسارة التنوع البيولوجي. وإن من شأن إزالة هذه السياسات العامة أو الممارسات أو تخفيف آثارها الضارة فهي لذلك عنصر هام في تنشيط الحفاظ على التنوع البيولوجي وإستخدامه الستدام.

3- تُقترح ثلاث مراحل في عملية إزالة هذه السياسات العامة أو الممارسات أو في تخفيف آثارها الضارة على التنوع البيولوجي، والتي ينبغي أن تُنفّذ جميعها بإشتراك ذوي الشأن:

(أ) تحديد السياسات العامة أو الممارسات التي تولّد الحوافز الضارة وآثارها؛

(ب) تصميم وتنفيذ الإصلاحات الملائمة؛

(ج) رصد وتعزيز هذه الإصلاحات وتقييمها.

4- تقدم الأقسام التالية خطوطاً توجيهية تدليلية، تتعلق بالمراحل الثلاث بشأن تطبيق الوسائل والطرائق الكفيلة بإزالة السياسات العامة أو الممارسات التي تولّد الحوافز الضارة.

باء- تحديد السياسات العامة أو الممارسات التي تولّد الحوافز الضارة

1- المبادئ لتحديد السياسات العامة والممارسات التي تولّد الحوافز الضارة

5- *استعراض السياسات العامة والممارسات*. ليس كل تدبير للسياسة العامة الفردي، وبصورة خاصة ليس كل تدبير حافز، يؤدي إلى الآثار الضارة للتنوع البيولوجي. لذلك فإن دراسة مستفيضة واستعراض حرج وتقييم السياسات والممارسات التي بإمكانها الإسهام في خسارة التنوع البيولوجي، بما في ذلك تقييم آثارها على التنوع البيولوجي بالإضافة إلى فعاليتها وكفاءتها، هي ضرورية لتحديد بشكل ملائم وشامل أي سياسات أو ممارسات محددة وتفاعلها والمسؤولة عن هذا التقهقر. والنظم التدليلية هي وسائل هامة لإبلاغ هذا التحليل. وينبغي أن تقوم الأطراف والحكومات بالمزيد من تطوير هذه النظم.

6- *التفاعل بين السياسات العامة والممارسات ومع الأسباب الرئيسية الأخرى*. ينبغي أن تأخذ الدراسة في الحسبان بشكل كامل أن خسارة التنوع البيولوجي قد يسببها التفاعل المعقد لعدة عوامل أساسية. وبالتالي، فإن تحديد الحوافز الضارة الناشئة من السياسات العامة المحددة والممارسات المحددة هو غالباً ما يكون صعباً، نظراً لأن مداها قد يعتمد بشكل حاسم على تصميم ودرجة تنفيذ وتعزيز السياسات العامة الأخرى وعلى الأسباب الرئيسية الإجتماعية – الإقتصادية الأخرى. وإن إزالة أو تخفيف هذه السياسات العامة والممارسات، بالرغم من أنها ضرورية، قد لا تكون كافية لوقف خسارة التنوع البيولوجي إذا بقيت السياسات الإقتصادية الإجمالية الأخرى والممارسات القطاعية والأسباب الإجتماعية – الإقتصداية الرئيسية الأخرى غير متغيرة.

7- *تحديد الممارسات الضارة*. يحتاج الأمر إلى عناية تحليلية خاصة إذا كانت الممارسات تعتبر مسؤولة عن أي آثار ضارة على التنوع البيولوجي. ومن الصعب تغيير هذه الممارسات نظراً لأنها عميقة في التقاليد الثقافية أو في القانون الإعتيادي، التي قد يكون لها قيم إجتماعية أوسع وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحوافز الضارة يمكن تفسيرها بإستجابة ترشيدية اقتصادية للسياسات العامة غير الموائمة. وينبغي أن يحدد التحليل ما إذا كان تعزيز المواءمة الثقافية ملائمة، أو ما إذا كان إصلاح السياسات العامة، أو الجمع بينهما، يعطي فرصاً أفضل لتدخل فعال للسياسة العامة.

8- *مجال الحوافز الضارة*. في بعض الأحيان، قد تولّد السياسات العامة والممارسات حوافز ضارة فقط بموجب شروط وظروف إجتماعية – إقتصادية محلية محددة، في حين قد تبرهن أنها حيادية أو حتى ملائمة للتنوع البيولوجي بموجب شروط وظروف أخرى. لذلك ينبغي أن تسعى الدراسة إلى تحديد *مجال ومدى* التأثير الضار لهذه السياسات العامة والممارسات على التنووع البيولوجي وتقدير كميتها، إذا كان ذلك عملياً وملائماً، نظراً لأن المعلومات هامة لتحديد الأولويات ولإختيار الإستجابة الملائمة للسياسات العامة.

9- *التمييز بين أغراض السياسة العامة والأهداف التشغيلية والأدوات*. غالباً ما يتمّ تصميم السياسات العامة التي تحرّض على السلوك غير المستدام للوصول إلى الأغراض الشرعية. ويتقهقر التنوع البيولوجي عادة كأثر جانبي غير متوقّع لهذه السياسات العامة. وبصورة خاصة، تقدم المساعدات المالية غالباً للأغراض الجيدة والسليمة. غير أن الأهداف التشغيلية للسياسة العامة والأدوات التي تُستخدم للوصول إلى الأهداف ليست دائماً

ملائمة للوفاء بالأغراض اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن أغراض السياسة العامة، حتى لو كانت جيدة وسليمة أصلاً، فإنها قد لا تبقى نافذة. ومتى يتم تحديد السياسة العامة المحددة في توليد الحوافز الضارة، لذلك ينبغي القيام بالمزيد من الأعمال التحليلية لتمييز الأغراض الأصلية والأهداف التشغيلية وأدوات السياسة العامة المحددة المستخدمة، بغية تحديد نفطة الإنطلاق الملائمة لإصلاح السياسة العامة.

10- *تحديد جميع التكاليف والمنافع ذات الصلة وتوزيعها*. إن تحديد جميع التكاليف والمنافع ذات الصلة من إزالة أو تخفيف السياسات العامة أو الممارسات التي تولّد الحوافز الضارة إلى جانب توزيعها ضمن المجتمع وفي الإقتصاد هو عامل رئيسي لإختيار السياسة العامة المبنية على المعلومات السليمة. ولذلك فإن التقييم ينبغي ألاّ يشمل فقط التكاليف والمنافع المباشرة والمحسوسة، بل أيضاً التكاليف والمنافع غير الملموسة للمجتمع برمته. وينبغي النظر في إستخدام أدوات التقييم الملائمة إذا كانت عملية. وبالإضافة إلى ذلك، فعند تقييم منافع السياسات العامة للتخفيف، ينبغي أن تُؤخذ عناصر التكاليف التالية في الإعتبار: تكاليف امتثال وتكاليف الرصد والتعزيز والتكاليف الإدارية وتكاليف إدارة التغير.

11- *تحديد العقبات لإصلاح السياسات العامة*. ينبغي تحديد العناصر التالية، نظراً لأنها حاسمة بالنسبة لتصميم الإستجابات القابلة للتنفيذ للسياسة العامة:

(أ) العقبات ذات الصلة لإزالة السياسات العامة والممارسات التي تولّد الحوافز الضارة مثل مسائل التوزيع وحقوق الملكية والمصالح المتجاوزة والتقاليد الثقافية والإعتبارات الدولية،

(ب) العقبات ذات الصلة لتنفيذ السياسات العامة التي تعمل على تخفيف هذه الحوافز الضارة، مثل الإلتزامات الدولية، وعدم وجود الأموال وعدم وجود القدرات الإدارية و/ أو المؤسسية.

12- *العمليات الدورية لتقييم السياسة العامة*. إن عدم وجود تقييم لجدوى وكفاءة السياسة العامة يسهم في البقاء على السياسات العامة التي تخلق الحوافز الضارة ولا تساعد في تحقيق ما قد يمكن إعتباره من الأغراض الشرعية للسياسة العامة. وإن التقييم الكمي الدوري للسياسة العامة، والذي يشمل آثار التنوع البيولوجي، هو مرغوب فيه لعدة أسباب: يعطي المعايير لإختيار أفضل تدخلات الإصلاح الملائمة للسياسة العامة، ويساعد على تحديد أصحاب الشأن ذوي العلاقة (الرابحين والخاسرين)، ويخلق دعماً سياسياً وواضحاً لتغيير الحوافز غير الفعالة والحوافز الضارة، ويعطي مؤشراً لبدائل السياسة العامة كما يقدم الدليل على تكاليف إزالة الحوافز الضارة. وإن إنشاء التقييم الكمي الدوري لفعالية وثائق السياسة العامة وتحليل أي حوافز ضارة ناشئة منها من شأنه أن يعمل على تخويل إعداد إصلاحات رابحة للسياسة العامة. ويُطلب من المنظمات الدولية بشكل ملحّ التعاون في هذه الجهود.

13- *تحديد الأولويات*. ينبغي أن يعمل التحليل على تخويل القيام بتحديد الأولويات للإصلاحات التالية لإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة، أي أنه ينبغي أن يعمل على تخويل تفسير أي إصلاحات يجب إتخاذها أولاً، وأي إصلاحات يجب إتخاذها فيما بعد. وينبغي أن تستند عملية تحديد الألويات إلى مجموعة من المعايير ، بما في ذلك جدوى إصلاح السياسة العامة وسهولته، وأهمية ومدى تقهقر التنوع البيولوجي والمخاوف الإجتماعية الإقتصادية.

2- وسائل وطرائق تحديد السياسات العامة والممارسات التي تولّد الحوافز الضارة

14- *التقييم البيئي الإستراتيجي*. يمكن إستخدام عناصر إجراءات التقييم البيئي الإستراتيجي، إذا كان ذلك ملائماً، كطريقة لتحديد السياسات العامة والممارسات التي تولّد الحوافز الضارة. وبهذا الصدد، يمكن الأخذ بعين الإعتبار الخطوط التوجيهية لإدراج المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تشريع و/ أو عملية وفي تقييم الأثر البيئي وفي التقييم البيئي الإستراتيجي (المقرر 7/6، المرفق). وفي حين أن إجراءات التقييم البيئي الإستراتيجي تُستخدم للسياسات للعامة المقترحة، فإنها تقدم توجيهاً نافعاً حول كيفية تصميم وإدارة الأبحاث لتحديد الحوافز الضارة للحفاظ على التنوع البيولوجي وإستخدامه المستدام الناشئ من السياسات العامة *القائمة*. وبصورة خاصة، فإن الخطوات التالية تنشأ كطرائق ممكنة لتقييم السياسات العامة والممارسات بالنسبة إلى الحوافز الضارة المحتملة:

(أ) التمييز لتحديد أية سياسات عامة أو ممارسات تتطلّب دراسة كاملة أو جزئية بالنسبة إلى الحوافز الضارة المحتملة؛

(ب) إعداد المجال لتحديد مـــا هي الآثار المحتملة على التنوع البيولوجي التي هي ذات صلة لتناولها ولإشتقاق صلاحيات الدراسة الفعلية؛

(ج) الدراسة الفعلية لتحديد الحوافز الضارة للحفاظ على التنوع البيولوجي وإستخدامه المستدام الناشئة من السياسات العامة والممارسات، مع الأخذ في الحسبان تلك الآثار التي تنشأ من تفاعل مختلف السياسات العامة والممارسات؛

(د) تحديد العمل المحتمل لإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة؛

(هـــ) تحديد العوائق المحتملة للإصلاح؛

(و) وفقاً لتصميـــم وتنفيذ سياسات الإصلاح ورصد وتقييم تنفيذ سياسات الإصلاح هذه، لضمان النتائج غيـــر المتوقعة وتدابير التخفيف الفاشلة يتم تحديدها وتناولها بطريقة آنية.

15- *إشتراك أصحاب الشأن*. إن إشتراك جميع أصحاب الشأن هو عنصر هام في تحديد السياسات العامة أو الممارسات التي من شأنها أن تخلق الحوافز الضارة. أما المنافع المباشرة من السياسات العامة فغالباً ما تعود إلى العاملين الإجتماعيين ذوي التنظيم الجيد، في حين أن تكاليف هذه السياسات، مثلاً، خسارة خدمات النظام الإيكولوجي نظراً لتقهقر التنوع البيولوجي، فيتحملها الجمهور بشكل أوسع أو تتحملها المجموعات المختلفة وغير القادرة. غير أن هذه المجموعات، قد تكون قادرة على تقديم معلومات هامة إضافية والإشارة إلى الفشل المحتمل في إتمام التقييم. لذلك ينبغي ضمان، من خلال الآليات الملائمة لتسوية مجالات لجميع أصحاب الشأن، من أن جميع هذه المجموعات هي مشتركة بصورة كلية خلال كامل العملية. وسوف يسهم التمثيل المتوازن لأصحاب الشأن في المشاورات في تحديد المنافع والسياسات الفردية وفشلها المحتمل وذلك بشكل ملائم وشامل.

16- *الشفافية*. غالباً ما يكون من الصعب كشف الحوافز الضارة، ذلك لأن الآثار السلبية على التنوع البيولوجي هي عادة ناتج غير مباشر للسياسات العامة التي تهدف إلى غايات أخرى، ولأنها قد تنتج من التفاعل المتشابك بين السياسات العامة المختلفة أو الأساليب المختلفة. ويجري ضمان أن تكون عملية تقييم السياسات والممارسات بشكل شفاف مما يسهم بضمان أن تكون جميع أصحاب الشأن ذوي العلاقة على علم تام بالعملية ونتائجها. وهذا هو شرط مُسبق هام للإشتراك الفعال لأصحاب الشأن.

17- *بناء القدرات*. في البلدان النامية والبلدان ذات الإقتصادات الإنتقالية، فإن نقص القدرة المؤسسية والإدارية للبدء وإدارة دراسات تقييم ملائمة غالباً ما تكون عائقاً هاماً لتحديد السياسات العامة والممارسات التي تولّد الحوافز الضارة. لذلك فإن بناء القدرات التي تساندها المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، مطلب هام مُسبق في إزالة السياسات العامة والممارسات أو تخفيفها بشكل ناجح وهي التي تولّد الحوافز الضارة. وينبغي أن يكون التمويل مضموناً لبناء القدرات.

جيم- تصميم وتنفيذ الإصلاحات الملائمة

1- خطوط توجيهية لإختيار الإصلاحات

18- العمل السياسي المحتمل. فيما يلي قائمة تدليلية للعمل السياسي المحتمل عندما يتمّ تحديد السياسات العامة والممارسات بشكل محدد بإعتبارها تولّد الحوافز الضارة للحفاظ على التنوع البيولوجي وإستخدامه المستدام، علماً بأنه، في بعض الأحيان، تحتاج عدة نشاطات أن يتمّ القيام بها بشكل آني، وأن يُعاد إلى الأذهان أيضاً أن الإصلاحات للسياسات الإقتصادية الإجمالية والسياسات القطاعية الأخرى قد تكون غالباً ضرورية للحصول على المنافع من إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة ولوقف خسارة التنوع البيولوجي:

(أ) إزالة السياسة العامة أو الممارسة؛

(ب) إزالة السياسة العامة وإستبدالها بسياسة أخرى تحصل على الأغراض نفسها، ولكن بدون آثار ضارة أو آثار ضارة قليلة على التنوع البيولوجي (إعادة التوثيق)؛

(ج) في هذه الحالات عندما تكون السياسة العامة أو الممارسة لها آثار سلبية بشكل عام ولكن لها بعض الآثار الإيجابية، فإن إزالة السياسة العامة أو الممارسة وإدخال أو إضافة سياسة جديدة تسعى إلى الحفاظ على الآثار الإيجابية؛

(د) إزالة السياسة العامة أو الممارسة، إلى جانب التدابير لتخطي العوائق لإصلاح السياسات؛

(هـ) إدخال سياسات تخفف من الآثار الضارة على التنوع لبيولوجي للسياسات العامة أو الممارسات، تتضمن غالباً سياسات تعمل على تناول العوائق ذات الصلة.

19- تعطي الفقرات التالية قائمة تدليلية للشروط لإختيار العمل السياسي بالإضافة إلى تحديد السياسات أو الممارسات التي تولّد الحوافز الضارة. وتشير بعض الشروط إلى التكاليف و/ أو المنافع. ومن المهم أن يلاحظ أن إختيار السياسات العامة ينبغي أن يستند ليس فقط على التكاليف والمنافع الملموسة المباشرة، ولكن أيضاً على تقييم التكاليف والمنافع غير الملموسة، بما في ذلك مثلاً، المنافع النابعة من خدمات النظم الإيكولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقييم ينبغي أن يشمل أيضاً عناصر مثل تكاليف الإمتثال والرصد وتكاليف التعزيز والتكاليف الإدارية وتكاليف إدارة التغير، إذا كان ذلك ملائماً. إن وضع المنفعة الإجتماعية الصافية في حدها الأقصى، مع الأخذ في الحسبان أغراض توزيع الحسابات والآثار على المستويين الوطني والعالمي، هو معيار لإختيار سياسات الإصلاح.

20- *إزالة السياسات العامة التي تولّد الحوافز الضارة*. يمكن إعتبار إزالة السياسات العامة التي تولّد الحوافز الضارة عند وجود الشروط التالية:

(أ) قد يُظهر التحليل أن السياسات المولّدة للحوافز الضارة قد تمّ إدخالها حسب الظروف التي لم تعد سائدة. وبنتيجة ذلك، فإن أغراض السياسة العامة قد لا تعود صالحة. ومثال ذلك الغرض من تقديم الدعم للشركات التي يمر قطاعها في فترة من الضيقة الإقتصادية لم يعد صالحاً بعد إسترداد هذا القطاع أو إعادة إنشائه بشكل ناجح؛

(ب) وفي الحالات الأخرى فإن أغراض السياسة العامة قد لا تزال صالحة. غير أن التحليل قد يُظهر أن الحوافز الضارة قد يتمّ توليدها بموجب السياسات العامة للحصول على هذا الهدف، أي بموجب أي هدف تشغيلي وأدوات السياسة العامة التي يتمّ إختيارها. وفي هذه الحالات، فإن إزالة السياسة العامة ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار إذا كانت التكاليف بالنسبة للمجتمع لسياسات التخفيف الفعالة أعلى من المنافع الإجتماعية الصافية السابقة عند إزالة السياسة العامة.

21- *إزالة الممارسات الضارة*. إن إزالة الممارسات التي تولّد الحوافز الضارة ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار إذا دلّ التحليل الدقيق لتفاعلها مع السياسات الرسمية أن هذه الممارسات هي هدف ملائم للسياسات العامة للإصلاح. وهذه الممارسات هي صعبة ومكلفة لإزالتها لأن الحقيقة الواقعية أنها راسخة بشكل عميق في التقاليد الثقافية أو القانون المعتاد. وينبغي أن تؤخذ إزالتها بعين الإعتبار إذا كانت تكاليف تنشيط الموالفة الثقافية، من خلال نشر الوعي الملائم مثلاً والبرامج التثقيفية، هي أقل من تكاليف السياسات الفعالة للتخفيف. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يُعاد إلى الأذهان أن الحوافز الضارة، التي يتمّ تسببها ظاهرياً من الممارسات المحددة، قد يمكن تفسيرها بإستجابة ترشيدية وبصورة إقتصادية للسياسات التي تجري موالفتها بشكل غير صحيح. وفي هذه الحالات فإن إصلاح السياسات العامة قد يعطي غالباً فرصاً أفضل للتدخل الفعال للسياسة العامة.

22- *إعادة التوثيق*. في الكثير من الحالات، فإن أهداف السياسة العامة الأصلية قد لا يزال صالحاً وشرعياً، ويمكن تخفيض الحوافز الضارة النابعة من السياسة العامة بشكل جوهري أو تجنبها إذا كانت الأهداف التشغيلية الأخرى والأدوات يتمّ استعمالها. وفي هذه الحالات فإن إزالة السياسة العامة واستبدالها بسياسة أخرى بدون آثار ضارة أو بقليل من الآثار الضارة فينبغي النظر فيها. وينبغي إتخاذ عناية خاصة لتحديد وتنفيذ تلك الأهداف التشغيلية والأدوات ذات الصلة التي تولّد أقل ما يمكن من الآثار الضارة أو لا تولّد مثل هذه الآثار على التنوع البيولوجي.

23- *إزالة السياسات العامة وإدخال سياسات عامة تحافظ على الآثار الإيجابية*. في بعض الحالات قد تولّد السياسات العامة والممارسات حوافز ضارة بموجب شروط محلية وظروف إجتماعية إقتصادية محددة، والتي قد تكون ملائمة للتنوع البيولوجي في شروط وظروف أخرى. وفي هذه الحالات، فإن إزالة هذه السياسات العامة والممارسات ينبغي أن يتمّ مجابهتها إذا كانت الآثار العامة على التنوع البيولوجي سلبية بشكل رئيسي. ويمكن إدخال سياسات إضافية ذات أهداف جيدة للحفاظ على الآثار الإيجابية.

24- *إزالة العوائق وتخطيها*. قد تعمل أحياناً العوائق الجوهرية على منع إزالة السياسات العامة والممارسات. ويمكن إدخال سياسات عامة إضافية لتخطي هذه العوائق إذا كانت التكاليف ذات الصلة أقل من تكاليف التخفيف الفعال للتكاليف. ويعتمد إختيار السياسة العامة الملائمة بشكل واضح على العائق ذي الصلة المحدد:

(أ) *مخاوف التوزيع*. في بعض الحالات قد يكون لإزالة السياسات والممارسات عوائق توزيعية ضارة. وإن آثار الإصلاحات على ضمان الغذاء والفقر ينبغي أن تكون مخاوف خاصة. ويمكن النظر في منهج خطوة خطوة للإصلاحات. ويمكن أيضاً تنفيذ سياسات دخل إضافية ذات أهداف جيدة لتعوّض عن هذه الآثار الضارة؛

(ب) *المسائل القانونية*. في بعض الحالات قد تتعدى إزالة السياسات العامة على حقوق الملكية لبعض أصحاب الشأن. وقد يضطر الأمر إلى التعويض عن الخسارات ذات الصلة؛

(ج) *المصالح المتجاوزة*. في بعض الحالات يخسر بعض المجموعات أو الأفراد نتيجة إزالة السياسات العامة أو الممارسات. وتقاوم هذه المجموعات أو الأفراد ذلك الإصلاح. وقد تضمن تدابير سياسية إضافية أن تتجاوز تلك المقاومة. وقد تشمل هذه التدابير نشر الوعي وبرامج تثقيفية إلى جانب تدابير لزيادة الشفافية لمجتمع أوسع بالنسبة إلى الآثار الضارة للسياسات والممارسات، وبذلك يتمّ إنتقال عبء الإثبات إلى هذه المجتمعات المعارضة للإصلاح السياسي. وينبغي النظر في هذه السياسات التعويضية لأصحاب الشأن كملجأ أخير؛

(د) *نقص القدرات*. في البلدان النامية والبلدان ذات الإقتصادات الإنتقالية، فإن نقص القدرات المؤسسية والإدارية غالباً ما يكون عائقاً هاماً في إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة. وتدعو الحاجة في هذه الحالات إلى بناء القدرات.

(هـ) *التقاليد الثقافية*. إن إزالة الممارسات التي تولّد حوافز ضارة هي صعبة بصورة خاصة إذا كانت معتقدات وعادات وتقاليد راسخة بشكل عميق. قد يكون نشر التوعية والبرامج التثقيفية وسائل ملائمة لتخطي هذه العقبات.

(و) *المنافسة الدولية*. قد تعمل الإزالة أحادية الجانب للسياسات التي تولّد الحوافز الضارة على خلق خطر في خسارة الصناعات المحلية لقدرتها على المنافسة. وهذه المخاطر تصبح هامة أكثر في عالم يتصّف بالعولمة وإزدياد التجارة العالمية وتدفق رأس المال. وعندما يكون من الواضح حصول تلك الحالات، فيتوجب ضمان التعاون الدولي لإزالة هذه السياسات بطريقة منسقة ومنسجمة.

(ز) *منافع عالمية لإزالة الحوافز الضارة*. في العديد من الحالات، فإن المنافع الناشئة من إزالة السياسات التي تولّد الحوافز الضارة للحفاظ على التنوع البيولوجي وإستخدامه المستدام هي ذات طابع عالمي، في حين أن تكاليف الإزالة لهذه السياسات تنشأ على المستوى الوطني. وفي هذه الحالات فإن التعاون الدولي، بما في

ذلك نشر الأنشطة للآليات الدولية للتعويض المالي مثل مرفق البيئة العالمية، فيجب ضمانه لتغطية التكاليف الوطنية الإضافية المحتملة التي تولّد المنافع العالمية.

25- *التخفيف*. إذا كانت إزالة السياسات العامة أو الممارسات غير فعالة أو تكلّف كثيراً، فإن تحفيف الآثار الضارة على التنوع البيولوجي، من خلال الوسائل الملائمة، قد تحتاج إلى ضمانها. وبشكل أكثر تحديداً فإن إدخال سياسات التخفيف ينبغي أن تنظر فيما يلي:

(أ) التكلفة بالنسبة للمجتمع لإزالة السياسات والممارسات، بما في ذلك المنافع المار ذكرها، قد يكون أعلى من تكاليف سياسات التخفيف الفعالة؛

(ب) التكاليف بالنسبة للمجتمع لإستبدال السياسة العامة بسياسة أخرى تخدم الهدف نفسه بأقل آثار ضارة أو بدون آثار ضارة قد تكون أعلى من تكاليف سياسات التخفيف الفعالة؛

(ج) التكاليف بالنسبة للمجتمع لتخطي العوائق لإزالة السياسات والممارسات هي أعلى من تكاليف سياسات التخفيف الفعالة.

2- الوسائل والطرائق الكفيلة للإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة

(أ) الأدوات الهامة للإزالة والتخفيف

26- *الخطوط الإرشادية الوطنية*. سوف تكون الخطوط التوجيهية المعتمدة من جانب السلطات الوطنية المعنية وسائل غير مباشرة هامة للإزالة أو التخفيف الفعال للحوافز الضارة. وإن الخطوط التوجيهية ذات الموالفة الجيدة بالنسبة للإحتياجات الوطنية والظروف الوطنية قد تخدم لبناء وإبلاغ العملية الوطنية لتحديد السياسات والممارسات إلى جانب إزالتها أو تخفيفها والتي تولّد الحوافز الضارة. وإذا كانت هذه الخطوط التوجيهية متوفرة بشكل عام، فقد تخدم كنقطة إرتكاز يمكن أن يعتمد عليها الجمهور العام لجدوى عملية اصلاح.

27- *إشتراك أصحاب الشأن*. إن إزالة السياسات أو الممارسات التي تولّد الحوافز الضارة هي غالباً ما يعارضها مجموعات ذات التأثير الكبير أو الأفراد التي تنتفع من هذه السياسات أو الممارسات. وحتى إذا لم تكن الهدف المعين للسياسة لدعم هذه المجموعات أو الأفراد، فإن إزالتها قد تشكّل خطراً نظراً لتأثير هذه المجموعات. وبالعكس، فإن تكاليف هذه السياسات، مثلاً خسارة خدمات النظام الإيكولوجي نظراً لتقهقر التنوع البيولوجي، يتحملها جمهور أوسع أو تتحملها مجموعات متفرقة و/ أو بدون قوة. لذلك فإن تعزيز وإشتراك هذه المجموعات

خلال مرحلة التصميم والتنفيذ، من خلال الآليات الملائمة لتسوية مجال العمل بالنسبة لجميع أصحاب الشأن، هو وسيلة هامة أخرى لضمان تنفيذ الإستجابات الملائمة للسياسية العامة.

28- *نشر الوعي والبرامج التثقيفية*. إن الحقيقة الواقعية أن الممارسات التي تولّد الحوافز الضارة عميقة في القانون المعتاد، فإن القواعد الإجتماعية أو التقاليد الثقافية تنطوي على وجود عوائق كبيرة بالنسبة إلى إزالتها، تلك العوائق التي هي بعيدة الحصول بالنسبة إلى صنع السياسة الرسمي. ولذلك فإن المنهج غير المباشر لنشر التوعية والثقافة قد يكون وسيلة ذات أهمية خاصة في إزالة هذه الممارسات. غير أن نشر التوعية والبرامج التثقيفية قد تكون عنصراً هاماً أيضاً في إزالة السياسات بشكل ناجح أو إدخال سياسات التخفيف، لتخطي مقاومة المجموعات القوية التي تعارض تلك الإزالة.

29- *الشفافية*. إن خلق الشفافية بالنسبة إلى النتائج المباشرة والنهائية لدراسة التقييم، أي بالنسبة إلى الأهداف والتكاليف والآثار السلبية المحتملة للسياسات العامة والممارسات سوف تسهم في توضيح الإختيارات الضمنية والأولويات وسوف تعرض السياسات والممارسات غير المسؤولة إلى الجمهور الأوسع. لذلك فإن الشفافية ستكون عنصراً هاماً في برنامج ناجح لنشر التوعية بالنسبة لهذه المسائل. وبالتالي فسوف تعمل أيضاً على زيادة التكاليف السياسية للسياسات غير المسؤولة وتولّد مكافآت سياسية للعمل الملائم.

30- *بناء القدرات*. في البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بحالة إنتقالية، فإن نقص القدرات المؤسسة والإدارية غالباً ما يكون عائقاً هاماً في إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة. وفي حين أن بعض السياسات التي تولّد الحوافز الضارة يمكن، من حيث المبدأ، إزالتها بسهولة، فإن إزالة الممارسات أو تنفيذ السياسات الناجحة للتخفيف قد يتطلّب قدرات مؤسسية وإدارية جوهرية. ولذلك فإن بناء القدرات التي تدعمها المنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية ذات الصلة هي شرط مُسبق رئيسي في إزالة أو تخفيف السياسات والممارسات بشكل ناجح والتي تولّد الحوافز الضارة للحفاظ على التنوع البيولوجي وإستخدامه المستدام. وينبغي ضمان التمويل لبناء القدرات.

31- *التعاون الدولي*. التعاون الدولي عنصر هام جداً في إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة كما ورد في الفقرة 24 (و) و (ز) أعلاه.

(ب) الوسائل والطرائق للإزالة

32- *إعادة التوثيق*. في حالة الأهداف الشرعية وأهداف السياسات الصالحة، أي تطبيق الأهداف التشغيلية والأدوات ذات الصلة التي تحصل على نفس الهدف بأقل آثار ضارة أو بدون آثار ضارة على التنوع البيولوجي، قد يكون طريقة فعالة بصورة خاصة في إزالة السياسات التي تولّد الحوافز الضارة للحفاظ على التنوع البيولوجي إستخدامه المستدام.

33- *سياسات التعويض*. إن إدخال التدابير الإضافية يمكن أن يتمّ النظر فيه للتعويض على أصحاب الشأن الذين تأثروا بشكل سلبي بإزالة السياسات التي تولّد الحوافز الضارة. وبشرط تأمين التمويل، فإن إستخدام سياسات التعويض يمكن أن يُنظر فيها في الحالات التالية:

(أ) إذا كان لإزالة السياسات تأثير ضار على الأهداف التوزيعية، فيمكن إتخاذ منهج خطوة خطوة في إزالة هذه السياسات كما يمكن تنفيذ سياسات الدخل الإضافية وذات الهدف الجيد؛

(ب) إذا كانت إزالة السياسات ذات آثار سلبية على حقوق الملكية بالنسبة لبعض أصحاب الشأن، فيمكن أيضاً مواجهة التعويض بالنسبة للخسارات ذات الصلة؛

(ج) إذا كانت الشروط الواردة في الفقرتين (أ) و(ب) أعلاه غير سائدة فإنه ينبغي إستعمال سياسات التعويض كملجأ أخير؛

(ج) الوسائل والطرائق الكفيلة بالإزالة

34- *التنظيم*. في بعض الحالات إن إدخال تنظيم إضافي قد يكون وسيلة فعالة لتخفيف الآثار الضارة على التنوع البيولوجي، شريطة الوفاء بعدد الشروط المسبقة. وتتضمن هذه الشروط المسبقة ما يلي:

(أ) وجود مؤشرات محددة وشاملة ويمكن قياسها للأداء؛

(ب) تكاليف يمكن إدارتها للرصد والتعزيز؛

(ج) تنظيمات يمكن تصميمها بطريقة شاملة بحيث تعمل على تفادي السلوك الموالف لمجموعات الهدف، مما يؤدي إلى آثار ضارة ثانوية على التنوع البيولوجي.

35- *تخطي العقبات للتخفيف من خلال التنظيم*. ينبغي ألا يغيب عن البال أن العقبات الحقيقية التي تمنع إزالة السياسات قد تمنع أيضاً التخفيف الفعال لآثارها الضارة. ومثال ذلك حافز مجموعات الهدف لعدم الإمتثال بالتنظيم قد يكون عالياً بصورة خاصة إذا كانت السياسة المولّدة للحافز الضار تبقى في مكانها بدون تغيير. لذلك فإن نشر التوعية والشفافية وإشتراك أصحاب الشأن هي عناصر هامة في سياسات التنظيم الفعالة لتخفيف الحوافز الضارة.

36- *التدابير الحافزة الإيجابية*. إن إدخال تدابير حافزة إيجابية إضافية هو وسيلة ممكنة لتخفيف الآثار الضارة لبعض السياسات والممارسات. وبالإضافة إلى الشروط المسبقة التي مر ذكرها في الفقرة 34، هناك عدد من الإجراءات الأخرى ينبغي النظر فيها عند إستخدام التدابير الحافزة الإيجابية:

(أ) إذا بقيت السياسات التي لها آثار ضارة على التنوع البيولوجي غير متغيرة، فإن تكاليف إستخدام الحوافز الإيجابية لتخفيف هذه الآثار سيكون عالياً بشكل خاص، والتي بدورها تمنع الكفاءة في إستخدام هذه الوسيلة. وقبل إستخام الحوافز الإيجابية، فإنه ينبغي إزالة هذه السياسات إلى الحد المعقول، من خلال الوسائل المذكورة أعلاه؛

(ب) كما جرى تفسيره في الفقرة 23، فإن السياسات والممارسات التي تولّد الحوافز الضارة في معظم الظروف قد يكون لها آثار ملائمة على التنوع البيولوجي في الحالات الأخرى. وفي هذه الحالات فإن إستخدام التدابير الحافزة الإيجابية يمكن أن يُنظر فيه لتخفيف الآثاء السلبية لإزالة هذه السياسات والممارسات؛

(ج) إن التصميم المحترز للتدابير الحافزة، بما في ذلك المواصفات الملائمة لشروط الأهلية، هو هام بصورة خاصة في حالة التدابير الحافزة الإيجابية لتجنّب توليد الآثار الضارة الثانوية على التنوع البيولوجي؛

(د) في هذه الحالات، فإن السلوك الإستراتيجي للمستلمين الترشيديين سوف يعمل على منع الفعالية طويلة المدى للتدابير الحافزة الإيجابية. وفي هذه الحالات فإن إستخدامها ينبغي أن يكون فقط لفترة إنتقالية من خلال الوسائل القانونية الملائمة مثل تشريع غياب الشمس؛

(هـ) نقص الأموال قد يحدّ من إستخدام التدابير الحافزة الإيجابية؛

(و) إن إستخدام التدابير الحافزة الإيجابية قد يكون له عواقب سلبية وعواقب إيجابية للتوزيع. أما العواقب فيجب أن تؤخذ في الإعتبار عند إستخدام التدابير الحافزة الإيجابية.

37- *التدابير الحافزة السلبية*. إن إستخدام التدابير الحافزة السلبية قد يُنظر فيه أيضاً لتخفيف الآثار الضارة لبعض السياسات والممارسات. وبالإضافة إلى الشروط المُسبقة المار ذكرها في الفقرة 34 أعلاه، فإن المقاومة السياسية ستكون قاسية بشكل خاص إذا كانت التدابير الحافزة السلبية قد تمّ إدخالها. لذلك فإن نشر التوعية والشفافية وإشتراك أصحاب الشان هي عناصر رئيسية للإدخال الناجح للتدابير الحافزة السلبية لتخفيف الحوافز الضارة.

38- *المشورة بشأن إستخدام التدابير الحافزة*. المزيد من المشورة بالنسبة إلى التصميم وتنفيذ التدابير الحافزة في مقترحات لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة، والتي يؤيدها مؤتمر الأطراف في الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في إجتماعه السادس (المقرر 15/6 المرفق الأول).

دال- رصد وتعزيز وتقييم الإصلاحات

39- *إشتراك أصحاب الشأن*. حتى بعد تصميم وتنفيذ الإصلاحات، ينبغي أن يشترك أصحاب الشأن ذوي العلاقة في التقييم لضمان إستجابتهم على الآثار الجانبية غير المتوقعة، وتدابير التخفيف الفاشلة وأنواع الفشل الأخرى، ولضمان أن يكون هذا الفشل قد تمّ تناوله بطريقة آنية.

40- *المؤشرات ونظم المعلومات*. ينبغي أن يُنظر فيها لإدخال نظم المعلومات الملائمة بغية تسهيل عملية رصد وتعزيز الإصلاحات. وبالإضافة إلى ذلك فإن إعداد وتطبيق المؤشرات السليمة هو شرط مُسبق هام بالنسبة للتقييم المفيد لسياسات الإصلاح.

41- *معايير نحاح التقييم*. ينبغي أن يستند تقييم الإصلاحات إلى مجموعة معايير النجاح السليمة.

42- *الشفافية*. يمكن أن يلعب المزيد من نشر المعلومات دوراً رئيسياً في بناء دعم الجمهور والحفاظ عليه للإصلاحات، وبذلك يمكن أن يسهم في تخفيف رصد التكاليف وتعزيزها للسلطات العامة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشفافية قد تكون شرطاً مُسبقاً حاسماً لضمان إشتراك أصحاب الشأن الفعال في تقييم الإصلاحات.

43- بناء القدرات. يعتمد النجاح الأخير للإصلاح الذي يتمّ إختياره على الرصد والتعزيز والتقييم بشكل ناجح لآثاره، بما في ذلك الآثار الجانبية غير المتوقعة، والتدابير الفاشلة للتخفيف وأنواع الفشل الأخرى. لذلك فإنها تعتمد على القدرات المؤسسية والإدارية الكافية. وينبغي أن يتوفر التمويل لبناء القدرات.